

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثامنة
الخرطوم، السودان، 16-21 يناير 2006

-

EX.CL/235 (VIII)

التقرير عن الوضع
في الشرق الأوسط وفلسطين

-

التقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين

مقدمة:

في دورته العادية السابعة، المنعقدة خلال الفترة 28 يونيو إلى 2 يوليو 2005، بسرت، الجماهيرية العظمى، نظر المجلس التنفيذي في الوضع في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط، واعتمد قراره رقم EX.CL/DEC.210 (VII)، والذي نص فيه، من بين جملة أمور أخرى على الآتي:

"أكد من جديد دعمه وتضامنه مع الشعب الفلسطيني في نضاله العادل والمشروع وأدان القمع الإسرائيلي الذي يتعرض له المواطنون المدنيون الفلسطينيون، وطلب إلى الطرفين الخروج من حلقة العنف المفرغة ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين وأدان بحزم القمع الإسرائيلي والهجمات التي تمارس ضد المدنيين الفلسطينيين العزل ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى وضع حد لبناء الجدار في الأراضي المحتلة وطلب إلى إسرائيل التخلي عن سياسة الإملاء وفرض الأمر الواقع على الأرض وذلك بوضع نهاية فورية لإنشاء المستوطنات والتوسع فيها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وجه نداء إلى المجموعة الدولية وإلى لجنة الأربعة تقديم المساعدات السياسية والمالية اللازمة والتعاون مع القادة الفلسطينيين في التنفيذ السريع والعاجل لخريطة الطريق واستئناف الحوار والمفاوضات من أجل إنقاذ عملية السلام.

ويفصّل هذا التقرير التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط منذ الدورة الأخيرة للمجلس وذلك بالتركيز بصفة خاصة على النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني:

1- الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة:

منذ قمة سرت، تم تسجيل تطورات هامة في النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني. وتتركز هذه التطورات، أساسا حول خطة شارون المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة من طرف واحد، ومن عدد قليل من المستوطنات في الجزء الشمالي من الضفة الغربية. وقد تركزت الاتصالات والجهود الدبلوماسية التي بذلت على أهمية ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل لجميع القوات الإسرائيلية، وكذلك أيضا من

المستوطنات التي سوف يتم تسليمها للسلطة الفلسطينية، والسيطرة على الموانئ والمطار، والسماح للسلطة بالتمتع بممر إلى مصر وإلى الضفة الغربية.

كما ركزت الاتصالات والجهود الدبلوماسية أيضا على ضرورة أن يتم هذا الانسحاب بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، ودمج ذلك في خريطة الطريق كبنء منفصل قائم بذاته. كما تمت إدانة أي محاولة لاستغلال هذا الانسحاب كغطاء أو تمويه للقيام بعمليات زرع لمستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو الجزء الشرقي للقدس المدينة المقدسة وضواحيها بصفة خاصة.

ومن جانبها، فإن السلطة الفلسطينية قد نجحت في احتواء الوضع، ومنعت كل تجاوز من قبل المنظمات والفصائل المسلحة الفلسطينية، حتى لا تعيق عملية الانسحاب. ولم يتم خلال هذه الفترة تسجيل أي هجمات ضد القوات المسلحة الإسرائيلية، أو المستوطنات، أو أي محاولة أخرى لتخريب الممتلكات الإسرائيلية.

وتم إبرام اتفاقية بين مصر وإسرائيل تتعلق بتحريك (750) جنديا من قوات الأمن المصرية للحدود، واتخذت مواقفها على طول ممر فيلادلفيا الذي يفصل قطاع غزة من مصر ويمتد على مسافة تبلغ نحو (15) كيلومترا. وتتنحصر مهمة القوات المصرية في منع تهريب الأسلحة، وتسليم العناصر من مصر إلى قطاع غزة أو العكس. وبجانب ذلك تقوم مصر بتدريب عناصر الشرطة الفلسطينية لضمان استتباب السلام والاستقرار داخل قطاع غزة.

وفي 25 نوفمبر 2005، وفضل الجهود المتسقة بين مصر، ومجموعة الأربعة، والولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم إبرام اتفاق (بجانب الإسرائيليين والفلسطينيين، تعتبر فيه مصر والاتحاد الأوروبي أطرافا)، ويسمح هذا الاتفاق بإعادة فتح معبر رفح رسميا، على الحدود المصرية وقطاع غزة، وإنشاء غرفة مشتركة تبت عن طريق الفيديو، للجانب الإسرائيلي، ما يدور من إجراءات عند نقطة العبور. ويتعلق الاتفاق أيضا ببدء العمل في أعمال البناء في ميناء بحري في قطاع غزة، وبدء خطة لبناء ميناء جوي، وإدارة حركة الأشخاص والبضائع بين قطاع غزة والضفة الغربية، ابتداء من 15 ديسمبر 2005.

ويكفي أن نبين أنه بعد وقت وجيز من فتح الحدود، قررت السلطات الإسرائيلية إغلاقها مرة أخرى، بحجة الهجوم على بلدة ناتانيا في أوائل شهر ديسمبر 2005. وهذا الإجراء يشكل خرقا لنصوص اتفاق 25 نوفمبر 2005.

2- تحديات ومتطلبات مرحلة ما بعد الانسحاب من قطاع غزة:

لقد كان للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن الجزء الشمالي من الضفة الغربية، صدى طيباً، إذ أنه يشكل خطوة هامة على طريق تحقيق الطموحات الفلسطينية. وفي نفس الوقت فإن هذا الانسحاب يشكل عدداً من التحديات التي تقتضي بذل جهود إضافية لاستثمار هذا الانسحاب، ووضعه في إطار يضمن استمرارية عملية السلام من أجل السير على طريق إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقوية.

إن تحقيق مثل هذا الهدف ليس بالشيء السهل، خاصة في مقابل الرؤية الإسرائيلية التي ترغب في خفض عملية السلام لتتحصّر في الانسحاب من قطاع غزة، وهو انسحاب تعتبره إسرائيل الأخير في ضوء مشروعاتها التوسعية في مستوطناتها في الضفة الغربية، وفي شرق القدس، وفي بناء الجدار العازل.

ومن شأن الاغتيالات التي تمارسها إسرائيل ضد قيادات المقاومة الفلسطينية أن تتسبب في العودة إلى ممارسة العنف. كذلك أيضاً، فإن تكريس الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية يشكل حجر عثرة في طريق تقدم مفاوضات السلام.

ويكفي القول، بصفة عامة، بأن الانسحاب من قطاع غزة لم يتسبب في أي تغيير نوعي في السياسة الإسرائيلية. فالقضايا الأساسية التي تشكل لب النزاع الفلسطيني لازالت معلقة، وتظل إسرائيل ترفض بدء المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية، أو المناقشة حولها، متذرة بأوهى الأسباب، وخاصة إجراء الانتخابات، وذلك من أجل تأجيل هذه المفاوضات إلى ما لا نهاية، متسببة بذلك في الإبقاء على عملية السلام برمتها رهينة في يدها.

ومن بين هذه الأسئلة الحاسمة التي تتفادى إسرائيل معالجتها في إطار المفاوضات المباشرة، تظهر، ومن بين جملة أمور أخرى، مسألة اللاجئين، والسجناء الفلسطينيين، والذين يقدر عددهم الآن بنحو (8600)، وكذلك مسألة المياه، والقدس. ومن الواضح أن الرفض الإسرائيلي مناقشة هذه القضايا، هو مؤشر واضح على عدم الرغبة تماماً في إحراز أي تقدم في عملية السلام، رغم الجهود المقذرة التي يبذلها في هذا الصدد الرئيس محمود عباس. ومن هنا تتضح ضرورة أن تضاعف المجموعة الدولية جهودها، وتمارس الضغوط على السلطات الإسرائيلية لتحملها على البدء في مفاوضات حقيقية مع السلطات الفلسطينية.

إن انعدام النوايا الحسنة لدى السلطات الإسرائيلية، قد اتضح صراحة بعودتهم إلى سياسة هدم المنازل في الأراضي المحتلة، بعد الهجوم على ناتانيا، في ديسمبر، مما يعد خرقاً لنصوص اتفاق نوفمبر 2005.

3- الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية ومؤثراتها على مستقبل السلام:

تشهد المسارح السياسية الفلسطينية والإسرائيلية، نشاطاً داخلياً مكثفاً هذه الأيام. فالتحضيرات جارية على قدم وساق في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية المزمع إجراؤها في 25 يناير 2006. ومن أجل ضمان تنظيم هذه الانتخابات في مناخ يتميز بالهدوء، فإن (13) فصيلاً فلسطينياً قد وقعوا بالفعل على ميثاق شرف يلتزمون بموجبه عدم حمل أو استخدام الأسلحة إبان التجمعات العامة، والمسيرات، وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالانتخابات. كذلك أيضاً، فإن هذه الفصائل ينبغي أن تلتزم بالاعتراف بالنتائج الرسمية النهائية لهذه الانتخابات التي سوف تقوم مفوضية الانتخابات بإعلانها.

وفي إسرائيل، فإن رئيس اتحاد نقابات العمال، السيد عامر بيريتز، قد تم انتخابه رئيساً لحزب العمل، حيث أعلن إثر فوزه انسحاب حزبه من الائتلاف الحكومي مع حزب الليكود، وقد دفع ذلك الحكومة إلى الإعلان عن تنظيم الانتخابات خلال شهر مارس 2006. وإثر هذه التطورات السياسية، قام السيد آريل شارون بإعلان انسحابه من حزب الليكود، وإنشاء حزب سياسي جديد أطلق عليه "كاديما" أي "الأمل"، معتبراً أن الليكود لم يعد قادراً على وضع المصالح الوطنية العليا لإسرائيل فوق المصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

لبنان وسوريا:

إن التحركات السياسية التي تسبب فيها اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، لازالت تثير الزوابع في لبنان، وخاصة إثر موافقة مجلس الأمن الدولي على القرار رقم (1595) الخاص بتكوين لجنة دولية للتحقيق.

وقد بدأت اللجنة عملها بمجرد تكوينها، وذلك تحت رئاسة القاضي الألماني ديتليف ملس، والذي رفع تقريراً إلى مجلس الأمن اتهم فيه عدداً من المسؤولين في الأجهزة الأمنية اللبنانية، وبعض كبار المسؤولين في أجهزة الأمن السورية، المشتبه فيهم بأنهم خططوا لاغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وفي 31 أكتوبر 2005، تم عقد جلسة خاصة على مستوى وزراء الخارجية لمجلس الأمن الدولي للنظر في تقرير ملس. وقد وافق مجلس الأمن في ذلك الاجتماع على القرار رقم (1636) والذي ينص على الآتي:

- يعرب عن ارتياحه لتعاون السلطات اللبنانية التي قامت باعتقال المسؤولين الأمنيين اللبنانيين المشتبه في تورطهم في عملية الاغتيال،
- يخول للجنة التحقيق صلاحيات تحديد مكان وأسلوب الاستماع إلى المسؤولين السوريين المعنيين بالتحقيق،
- يطلب إلى سوريا البدء في اعتقال المواطنين السوريين المشتبه فيهم، طبقاً للجنة التحقيق، بأنهم قد شاركوا في هذا العمل الإرهابي، أو أنهم أسهموا في تمويله، أو تنظيمه، أو تنفيذه،
- يطلب إلى سوريا وضع حد لتدخلاتها في الشؤون الداخلية للبنان، واحترام سيادتها، وسلامة أراضيها،
- يطلب إلى لجنة التحقيق رفع تقرير إلى مجلس الأمن، قبل 15 ديسمبر 2005، بما في ذلك العون الذي تكون قد تلقتة من السلطات السورية، والنظر، إذا كان ذلك ضرورياً، في التدابير الإضافية الواجب اتخاذها في هذا الصدد،

وافقت سوريا على الالتزام بقرار مجلس الأمن، رغم أنها نفت أي علاقة لها باغتيال الحريري ورفاقه. كما أن سوريا وافقت على أن تستمع لجنة التحقيق إلى المشتبه فيهم في مقر الأمم المتحدة بفيينا.

ومن الناحية الأخرى، فإن سوريا تواجه ضغوطاً ضخمة من شأنها أن تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط كلها. وحقيقة الأمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت، وبصورة متكررة، توجه الاتهام لهذا البلد بأنه يدعم الإرهاب، ويسمح بتسلل المقاتلين إلى العراق انطلاقاً من الحدود السورية، ويقدم الدعم لحزب الله اللبناني، ولبعض المنظمات الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك، فإن سوريا ومنذ (3) أعوام تتعرض لعقوبات من طرف واحد تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية، رغم أنها ترفض كل هذه الاتهامات، وتعتبرها مجرد غطاء لفشل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، ودعمها لإسرائيل، والتي مازالت، منذ 1967، تحتل الجولان السورية، ومزارع شعبة اللبنانية.

الخلاصة والتوصيات:

إن الوضع في الشرق الأوسط بعيد كل البعد عن الاستقرار ففي فلسطين، إذا لم يكن بمقدور المرء الحديث عن إحراز أي تقدم حقيقي رغم انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة، فإن الوضع في سوريا ولبنان قد هيمن عليه عدم الاستقرار، كما أن عمليات العنف تتواصل، كما حدث في اغتيال الصحفي والنائب البرلماني جبران تويني، في ضاحية بيروت، في 12 ديسمبر 2005.

على ضوء ما تقدم، يمكن للمجلس:

في مسألة النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني:

أن يجدد مناشدته بتنفيذ خارطة الطريق بواسطة الطرفين، والعمل على دفع ديناميكية جديدة لعملية السلام بالعمل على إقناع إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها المضمنة في خريطة الطريق ووضع حد لاعتداءاتها.

أن يعرب عن ارتياحه لانسحاب قوات الاحتلال من غزة، وأن يطلب إلى السلطات الإسرائيلية احترام نصوص اتفاق 25 نوفمبر 2005، وأن يتم تسجيل الانسحاب من غزة في إطار خارطة الطريق.

أن يدعو الطرفين إلى وضع حد لأعمال العنف ضد السكان المدنيين، وأن يحث المجموعة الدولية على تقديم المساعدات المادية والمالية اللازمة إلى السلطة الفلسطينية من أجل إعادة بناء قطاع غزة والذي تم تدمير البنى التحتية فيه تدميراً كاملاً بواسطة الاحتلال الإسرائيلي، والذي تم فيه تخريب الاقتصاد تخريباً كاملاً.

تشجيع السلطة الفلسطينية على القيام بمسؤولياتها كاملة بإدارة رشيدة لقطاع غزة، وتوحيد الصف الفلسطيني، وفرض احترام سيادة القانون، وحل الخلافات بالطرق السلمية.

تشجيع جميع الفصائل والاتجاهات الفلسطينية أن تعمل تحت مظلة السلطة الفلسطينية، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

دعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى التمسك بضبط النفس وعدم تبني سياسات من شأنها العودة من جديد إلى إثارة العنف بينهما، أو من شأنها التهديد بنسف كل فرص السلام والمكتسبات التي تم تحقيقها حتى الآن.

سوريا/ولبنان:

دعوة الأطراف المعنية إلى الإسهام، في إطار الهدوء، إلى إجراء التحقيق الدولي وإلى حل خلافاتهم بالوسائل السلمية.

أن يطلب إليهم المحافظة على استقرار سوريا ولبنان لتفادي التهاب كل منطقة الشرق الأوسط.

-

2006

Report on the situation in the Middle East and Palestine

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4268>

Downloaded from African Union Common Repository